

محكمة التمييز الأردنية

العدل وزارة

الفضيلية

二〇〇〇年九月

الصدر من محكمة التمييز المادوية بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية في الثالث لسنة الميلاد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخريبي

۲۷۰

بسام العلوم ، عاد حصاوهه ، حبيب السليمان ، محمد هلال الحصي

ويذكرها الحمامي ابن ابي عرقوب وباقر حسنين.

١٣- تَعْلِمُهُ الْجَاهِلُونَ وَتَرْكُوهُ الْمُعْلَمُونَ

- ٤- وبالالذاب ومحى تمسكي بأن هذه الدعوى مردودة لعدم الخصومة فإن هذه الدعوى مردودة لمرور الزمن سنتاً لنص المادة (٢٧٢) من القانون المدني أي يتقادم بمضي ثلاث سنوات ولا يتعارض هذا الدفع مع كون الاعداء ذا طبيعة مستمرة.
- ٣- عليه ووفقاً لذلك لا يحق لصاحب الأرض الذي يتسلك بالإعتداء عليها المطالبة بالتعويض سوى عن ثلاثة سنوات.
- ٤- عليه وحيث أن محكمة الاستئناف قضت خلاف ذلك متباهله هذا الدفع الجوهري فيكون قرارها جديراً بالاقضى.
- ٥- بالتالوب ومن قبيل اثاره جميع الدفوع والأسباب فإن المميز تتمسك بأن القرار المميز جاء في غير محله في اعتماده على تقرير الخبرة الذي جاء في غير محله من حيث التسبيب والتعديل.
- ٦- أخطأت محكمة الاستئناف باعتماد تقرير الخبرة، حيث أخطأ الخبراء في تقدير قيمة مساحة الأرض بعشرة دنانير للمتر المربع الواحد حيث إن هذا التقدير كان في عام ١٩٨٣ وإن سعر الأرض في ذلك الوقت كان أقل من ذلك بكثير.
- لهذه الاسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.
- بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٩ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوازية طلب في نهايةتها قبول اللائحة الجوازية شكلاً ورد التمييز شكلاً.
- براء**
- المقدمة**
- بعد التقديم والمداولة نجد أن واقعة الدعوى تتلخص بأن المدعى عبد العزيز عبد الله الغزاوي كان قد أقام هذه الدعوى لدى محكمة بداية حقوق اربد ضد المدعى عليها شركة توزيع الكهرباء للمطالبة بالتعويض عن نقصان القيبة والمعطل والضرر وأجر المثل لقطعة الأرض رقم ٩ من حوض الفلاحات رقم ٩ من إراضي مشروع قذاه الغور الشرقية على سند من القول أنه يملك القطعة المذكورة وأن الجهة المدعى عليها قامت بزرع الأعمدة ومد أسلاك كهرباء الضغط العالي في هذه القطعة البالغ مساحتها ٣٧ دونماً و٤١٣ م من نوع الميري سعى مما اثر على الأرض وأنقض من قيمتها ودفعه لإقامة هذه الدعوى .

ପାଦ କୁଣ୍ଡଳ କୁଣ୍ଡଳ ପାଦ କୁଣ୍ଡଳ ।

၁၈၁၂ ခုနှစ်၊ မြန်မာနိုင်ငံ၊ ရန်ကုန်မြို့၊ အနောက် ၁၃၅၁ တွင် ပြည်သူ့ အနောက် ၁၃၅၁

ପ୍ରକାଶକ ମୂଲ୍ୟ

નું કાર્ડ રજીસ્ટ્રેશન કરી ગઈ હોય ૧૦૦ રૂપાંસાથી એવી એક પ્રતીક્રિયા આપી જાતી હૈ.

ପାଦିବେ କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା

۱۳۱/۰۰۰۱۷۷۶۰۶/۳۰۰۱۷۷۶۰۶

۱۷۸/۳۰۰۲ میرجی ۸/۴/۳۰۰۲ کی تاریخ پردازی کیا گی؟

Digitized by srujanika@gmail.com

፳፻፲፭ ዓ.ም. በ፳፻፲፭ ዓ.ም. ሰነድ ከፌዴራል የፌዴራል የፌዴራል የፌዴራል የፌዴራል

۱۶۳ - میراث اسلامی و ایرانی در آستانه سده بیست و یکم / ۲۰۰۸

ما بعد

-٤-

وحيث أن القرار المميز اعتمد على التقرير في الحكم بالتعويض فإنه واقع في غير محله وسيوجب النقض لورود هذين السببين عليه .

وعن السببين الثاني والثالث المتعلقين بالدفع بعد الخصومة نجد أنه من

الثابت في البيانات المقدمة أن ملكية إبراج وخطوط النقل الكهربائي الضغط العالي قردة ٦٦ كيلو فولت فما فوق في جميع أنحاء المملكة تعود لشركة الكهرباء الوطنية ، أما ملكية إبراج وخطوط النقل الكهربائية / الضغط المتوسط قردة ٣٣ كيلو فولت فما دون فتعمد لشركات توزيع الكهرباء باعتبارها الخلف القانوني لسلطة الكهرباء الوطنية حسب منطقه الامتياز وذلك وفقاً لأحكام قانون الكهرباء العام المعمول به ، مما يجعل المدعى عليهما تتنصب خصماً في هذه الدعوى وقد أصببت محكمة الموضوع بردتها على هذا الدفع وفق ما أوضناه ويكون ما جاء بهذا السبب غير مستند لأساس قانوني سليم ومستوجب الرد .

وعن السبب الرابع بمروز الزمن المانع من سعاع الدعوى نجد أن التقاضم

المتصوص عليه في المادة ٢٧٢ من القانون المدني يتعلق بدعوى الضمان الناشئة عن الفعل الضار وهذه الدعوى تستند إلى أحكام قانون الكهرباء الذي أجاز للجهة المدعى عليها مد أو وضم خطوطاً كهربائية أو منشآت كهربائية تحت أي أرض أو فوقها والتعويض على أصحابها إضافة إلى أن خطوط الكهرباء لا زالت قائمة في أرض المدعى ولم يتم رفعها حتى يبدأ مرور الزمن وتتقاضي مدعته ، الأمر الذي يتquin معه رد هذا السبب .

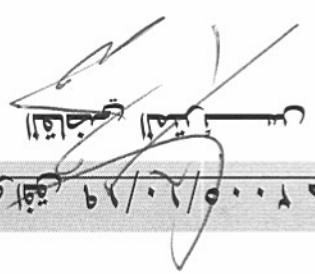
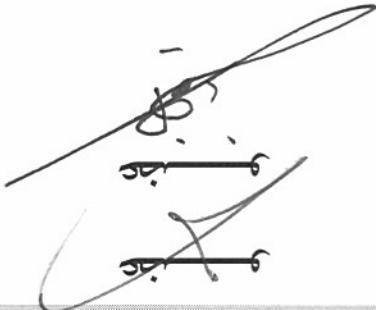
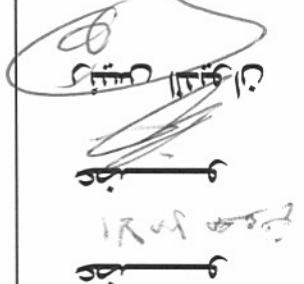
لذلك وعلى ضوء ما جاء بردا على السببين الأول والخامس تقرر تقضي القرار المميز

وإعادة الأوراق لمصدرها لاجراء المقاضي.

بعد ان أعيدت الأوراق إلى محكمة استئناف اربد وسماعها أقوال الطرفين حول ما جاء بقرار النقض قررت اتباع ما جاء به و بتاريخ ٠٥/٣/٢٠٠٥ قررت في القضية رقم ١٥٢/١٥٢ فنسخ القرار المستأنف والزام المستأنفة (المدعى عليها) بدفع مبلغ (٣٧٥٣ ديناراً) للمدعى وتضمينها الرسوم والمصاريف بحسبية هذا المبلغ واتخاب المحاماة عن مرحلي التقاضي.

لم تقبل المدعى عليها بالقرار الصادر عن المحكمة فطعنت به تميزاً بتاريخ ٤/٥/٢٠٠٥ .

ପିତ୍ର ୧/୨



କୁଣ୍ଡଳ ପାଇଁ ୮୧ ଅଜାହା କୁଣ୍ଡଳ ୬୫୩୧୯ ପାଇଁ ୩/୦/୦୦୫ ଶିଖିତ କରିଛନ୍ତି

କୁଣ୍ଡଳ ପାଇଁ କୁଣ୍ଡଳ ପାଇଁ ୩/୦/୦୦୫ ଶିଖିତ କରିଛନ୍ତି